السيد ليث شبيلات: لا سيدي مش غداً، منعت من الدخول اليوم، هذه الصحيفة.

معالي رئيس المجلس: ما ادخلت تحت ما يجد من اعمال.

السيد ليث شبيلات: يا سيدي ما بيصير تنمنع.

معالي رئيس المجلس: ما بيصير موضوع ثاني.

السيد ليث شبيلات: صحف تمتنع عن نشر حسب القانون، ما بيصير الكلام هذا.

معالي رئيس المجلس: غداً ان شاء الله، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ ـ ما يجد من اعمال.

لا شيء.

٥ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة مساء الغد الساعة الخامسة مساءاً ان شاء الله حسب الجدول المرسل اليكم، ترفع الجلسة.

«انتهت الجلسة»

امين عام مجلس الأمة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د. عبداللطيف عربيات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة عشرة
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في ١١/صفر/١٤١٣ هجرية، الموافق ١٩٩٢/٨/١٠ ميلادية

(العدد ١٧) (المجلد ٢٩)

ـ جدول الاعمال ـ

الصفحة

عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩٢/٨/١٢ الساعة العاشرة صباحاً.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الاثنين) الموافق ١٠/صفر/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٨/١٠ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (السابعة عشرة) من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: سلطان العدوان، د. محمد عضوب الزبن.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: سليمان عرار، مروان الحمود، عبدالباقي جمو، حسين مجلي، فيصل الجازي، د. همام سعيد، ابراهيم خريسات، د. فوزي الطعيمة، محمد الدردور، عطا الشهوان، محمد العلاونة، نواف الخوالدة، جمال حداد، محمد المعرعر، سعد حدادين، عبدالكريم الدغمي، محمد فارس الطراونة، د. عبدالله النسور.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: عبدالسلام فريحات، زياد ابومحفوظ، جمال الخريشا.

وحضر من الحكومة:

١ ـ سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
٢ ـ معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٣ ـ معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
٤ ـ معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
٥ ـ معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
٦ ـ معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.
٧ ـ معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.
٨ ـ معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
٩ ـ معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
١٠ ـ معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
١١ ـ معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
١٢ ـ معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١٣ ـ معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
١٤ ـ معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
١٥ ـ معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
١٦ ـ معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
١٧ ـ معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
١٨ ـ معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير

الزراعة.

١٩ ـ معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة السادة التالية اسماؤهم: نذير عطيات، د. مصطفى العدوان، محمد الرديني، رائد الحلبوني.

١ ـ افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

اعتذارات هذا اليوم كثيرة، هنالك وجهات نظر ان النصاب الثلثين، «٥٢»، وال «٥٢» عدد متوفر الان، فاذا قرر المجلس الكريم قبول هذا النصاب من «٧٨» الى «٥٢» يصبح معنا نصاب.

وهناك رأي ان النصاب من «٧٨» هو «٥٢» والان عندنا «٥٣»، فاذا قررتم أن نبدأ تفضل دكتور حسني.

الدكتور حسني الشياب: النصاب هو تحديداً «٥٢» باعتبار ان عدد اعضاء المجلس هو «٧٨» وباعتبار انه الآن يتوفر «٥٣» فاعتقد ان نبدأ الجلسة اذا تكرمت.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم.

السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس حقيقة هذا طرح في منتهى الاهمية والخطورة وبالتالي ان نبت في هذه القضية بهذه السرعة في منتهى الخطورة ايضاً. لانها تكون سابقة دستورية يعني لم تعرض على المجلس من قبل.

النص واضح، انا مش قدامي دستور، لكني اذكر النص يقول ثلثي اعضاء المجلس الذين يتألف منهم المجلس. اعضاء المجلس احياء اموات غايبين حاضرين هم ثمانين نائب، لذلك سيدي الرئيس أنا أقول ما يلي: انه لازم يكتمل النصاب حتى لا نقع في الخطأ.

لكن هذه مناسبة جيدة لان نقترح على الحكومة ان تقدم لنا مشروع بتعديل هذه المادة، حقيقة اغلبية الثلثين سيدي الرئيس اغلبية كبيرة، فلتكن اغلبية مطلقة للثمانين يكون «٤١» ينعقد المجلس، يعني هذه المادة حقيقة تستحق التعديل. . وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انا استغرب ان يذهب احد من الزملاء الى اعتبار ان اعضاء المجلس غير ال «٧٨» الموجودين حالياً لا يعقل ان يذهب احد منا وان يحسب الاموات اعضاء في هذا المجلس.

فالنص واضح «الاعضاء الذين يتشكل منهم مجلس النواب» والمجلس يتشكل حاليا من «٧٨» عضواً، ولا يوجد منطق ولا عقل ولا مشرع يذهب الى غير ذلك والا كان ضرباً في الخيال ولا قيمة له ولا يترتب عليه اي اثر عملي. . شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد ابوفارس.

الدكتور محمد ابوفارس: الحقيقة اريد ان اؤكد ما قاله الدكتور عبدالله واضيف الى ان الاعضاء هم لهم وجود والاموات منعدمون، ولا ينسب الى عدم وجود، يعني كيف اقول ان الاعضاء الموجودين «٨٠»، فلو كان مريض او ينازع فهو موجود اما وقد دفن ووسد في التراب دفيناً فهو منعدم وليس عضواً ولا يمكن ان يقدم للمجلس شيئاً أو رأياً، فكيف نحسبه من المجلس وقد انعدم. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالمجيد الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة: عندما نقول اعضاء مجلس الاعيان «٤٠» واعضاء مجلس النواب «٨٠» هذا هو المجلس، المجلس عندما يحدد اعضائه في الدستور «٨٠» هو «٨٠» اما الغياب يمكن ان يكون هذا غياب مرحلي، غياب وقتي انما اعضاء المجلس ما نص عليه الدستور هم «٨٠» واعضاء مجلس الاعيان «٤٠».

اما اذا كان غاب او توفى فهذا غياب مرحلي لا ينقص من العدد المنصوص عليه في الدستور. اذن المجلس قائم من ٨٠ عضو، اما اذا كان هناك غياب مرحلي فيكمل، المنصوص عليه «٨٠».

معالي رئيس المجلس: هو الحديث عن الغياب، الغياب المنعدم او الغياب بسبب، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

المادة «٦٧» من الدستور تقول «يتألف مجلس النواب من اعضاء منتخبين عاما سرياً ومباشراً وفاقاً لقانون الانتخاب» قانون الانتخاب نص على ان اعضاء مجلسنا الموقر «٨٠».

المادة «٥٦» من الدستور تنص «لمجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام الا باكثرية ثلثي اصوات الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب». حتى بدء المناقشة دون اكتمال «٥٤» نائب هي غير دستورية وغير قانونية، وهذه سابقة خطيرة كما تفضل زميلي السيد سليم الزعبي لها ويترتب عليها ما بعدها.

لذلك فان النصاب القانوني هو لعدد الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس بغض النظر عن حالة السفر او الغياب او التغيب او المرض او الوفاة، لان الذي توفى هو غائب مرحليا حتى يتم انتخاب شخص مكانه، مثلما هو الشخص المسافر غائب مرحلياً حتى ينتهي سفره.

وبالتالي جلستنا الان هي غير دستورية وهي سابقة خطيرة، وارى ان النقاش غير دستوري ويجب ان ننتظر حتى يكتمل النصاب والا فلا جلسة. . وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس.

من المستقرات سيدي ان اغلبية المجالس لا تتغير بالظروف التي تطرأ على المجالس. هب ان نائباً استقال او نائبان فلم ينعدم وجودهما اذ لم

يوسدا الثرى، هل معنى ذلك اننا نحسبها؟

الاصل ان غالبية المجلس ثابتة مستقرة، الثلثان «٥٤» والاكثرية العادية «٤١»! ولا تتغير هذه الاكثرية بين فترة واخرى. ولو جاز لنا قبول ذلك لجاز لجلالة الملك ان ينقص عدد اعضاء مجلس الاعيان عضوا واحداً، لان الدستور يقول لا يجوز ان يتجاوز عدد اعضاء مجلس الاعيان نصف اعضاء مجلس النواب، وبالتالي هم اربعون ونحن ثمانون، فاذا اصبحنا «٧٨» مفروض واحد يطلع من الاعيان علشان يتم طبخ النص الدستوري.

الاصل ان هذه اكثرية مستقرة ثلثا كامل الاعضاء، والذي يحدد الاعضاء هو قانون الانتخاب هو الذي يحدد عدد اعضاء مجلس النواب.

قد تطرأ لهم ظروف تحول دون حضورهم، ظروف مؤبدة او ظروف مؤقتة ولكنهم لا يخرجون من النصاب.. شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ منصور.

السيد منصور مراد: معالي الرئيس، مع وجاهة الطرح اللي طرحوه الزملاء الزعبي وابوعصام وعدد من النواب، نحن الان امام واقعة وفي جلسة اعتقد بانها هامة!

انا مع بعض النواب الذين حاولوا التفسير لصالح هذه الجلسة او لصالح استكمال هذه الجلسة، لانه في النهاية نحن لمصلحة الوضع العام كله، وانا اعتقد لنكن على غرار التفسير اللي فسرته السلطة التنفيذية، وزير حالي يصبح بتفسير لصالحها وزير سابق، واحنا على هذا الغرار يعني مش طعناً في القضاء لكن مسألة تنفيذ مصلحة عامة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس

النائب المتوفى رحمه الله فاقد لعضويته وبالتالي هو لا توجه له دعوة ولا ينتظر منه موقف. ولذلك يصبح العدد الان لمجلس النواب هو عدد الاحياء «٧٨»، وبالتالي النسبة الى «٨٠» الحقيقة غير واقعية وغير منطقية.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:
بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة اذا استعرضنا مواد الدستور الباحثة في النصاب نجدها ثلاثة انواع، النوع الاول وهو المنصوص عليه في المادة «٥٦» الذي جرى بحث الوزراء بموجبه في الجلسة السابقة، يقول «لمجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام الا باكثرية ثلثي اصوات الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب». فيتألف منهم مجلس النواب هم الاحياء فعلاً، الموجودون فعلاً الذين يتألف منهم مجلس النواب.

النوع الثاني المادة «٨٤» الفقرة «٢» «تصدر قرارات كل من المجلسين باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس» هنا ميز عن اي نصاب اخر، قال «الاعضاء الحاضرين».

جاء في المادة «٨٤» الفقرة «١» لا تعتبر جلسة اي من المجلسين قانونية الا اذا حضرها ثلثا اعضاء المجلس وتستمر الجلسة قانونية ما دامت اغلبية اعضاء المجلس المطلقة حاضرة فيها»، هذه المادة برأيي المتواضع تصر على ان يكون النصاب هو ثمانون نائباً.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عاطف البطوش.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة هذا من الموضوعات التي لا يستطيع شخص بمفرده ان يقطع فيها، ولذلك اذا كان هنالك ضرورة فارى ان يحال على المجلس العالي لتفسير الدستور لتحديدمثل هذه القضايا مستقبلا.. وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فعلاً يحتاج الى هذا الرأي لأنه لا يزال الامر غير واضح باي تفسير منفرد، الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:
بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة العبارة واضحة اغلبية الثلثين الذين يتكون منهم مجلس النواب، ويتكون منهم مجلس النواب لها تفسيران، تفسير بالفعل وتفسير بالقوة، بالفعل معنى ذلك ثمانون اما بالقوة وهذا لا نملك ان نغيره لان المتوفي لا نستطيع ان نعيده، اذن يتكون منهم مجلس النواب ثمانية وسبعون بالقوة، وهكذا اسلوب العلماء في كثير من القضايا التي لا يملك الانسان ان يحدث فيها تغييراً.

يتكون منهم مجلس النواب بالقوة «٧٨»، يتكون منهم مجلس النواب بالفعل «٨٠» لمن نحتكم الى القاعدة الثانية يتكون منهم «٧٨»، ولذلك المجلس بنصاب وعلى بركة الله تبدأ الجلسة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: الحقيقة انا استغرب تأويل المادة فالمادة واضحة، عدد اعضاء مجلس النواب هو ثمانون سواء قلنا يتكون او يتألف تأتي بنفس المعنى، ثلثي الثمانين هو «٥٤»، لا يوجد هناك تفسير اخر، ولو اراد المشرع ان يخصص او يستثني لذكر ذلك بالفعل.

لا يجوز، هذه سابقة خطيرة ودستورياً لا يجوز، عدد اعضاء المجلس ثمانون بغض النظر عن، لم يذكر المشرع حالات الوفاة ولا حالات الغياب او الاستثناء ولو اراد الاستثناء لذكر ذلك ونص عليه بشكل صريح، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الموضوع ليست سابقة وغير سابقة، نحن نسأل وهناك وجهات نظر متباينة وليس فيها قطع، وانما نريد أن يستقر الامر على رأي واحد يتفق عليه المجلس، استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: ما دام انت عم

تمرق الوقت حتى يأتي نائب، هيو اتى واحد.

في هذا الموضوع سيدي الرئيس اظن ان الدستور واضح عندما تقصد ان يذكر عند الادانة «يتألف» من العدالة ان يكون عدد اعضاء المجلس حقيقة الاحياء لانه عكس ذلك يعني لو حدثت مثل هذه الامور في عام ١٩٨٤ عندما كان متوفي «١٦» نائب من اصل «٦٠» معناه لايدان وزير.

اما النصاب من اجل الجلسات فهو من عدد اعضاء المجلس نعم، يجب ان يكون «٥٤» من «٨٠» اما من اجل الاتهام فقد وضع نص الاتهام الذين يتألف منهم المجلس بحيث يعطى الخيار لهؤلاء الاحياء الذين يجب ان يحضروا جميعاً، تعطى الفرصة للثلث لكي لا تتهم، لا ان يفرض الغياب ويفرض على الميت انه صوت لصالح عدم الاتهام.

فنحن نعرف من المرحومين رحمة الله عليهم من كانوا متحمسين جداً للاتهام، ولا يجوز بحقهم ان نقول انهم بعد ان ماتوا لم يبرأوا، بل على العكس نقرأ الفاتحة لروحهم لانه تحقق ما ارادوا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الحقيقة النقاش مفيد وهنا التأليف او التكوين، هل الميت جزء من التأليف والتكوين؟ ام العدم ليس من التأليف ولا التكوين؟ حقيقة نحن بحاجة الى رأي، هذا ما نسأله، الشيخ علي الفقير اخر المتحدثين وخلينا نبدأ ما دام النصاب اكتمل.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس،

بالرجوع الى نصوص الدستور نجد ان للمشرع عبارتين مختلفتين، فيبدو انه يقصد بكل عبارة معنى يختلف عن المعنى الاخر.

في المادة «٨٤» من الدستور الفقرة «١» «لا تعتبر جلسة اي من المجلسين قانونية الا اذا حضرها ثلثا اعضاء المجلس» اذن هنا تعبير «ثلثا اعضاء المجلس». بينما في المادة «٩٠» حين تحدث عن فصل العضو من احد المجلسين الاعيان والنواب، قال «ويشترط في غير حالتي عدم الجمع والسقوط المبينتين في هذا الدستور وبقانون الانتخاب ان يصدر قرار الفصل باكثرية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس» اذن فيه عندنا تعبير «يتألف منهم المجلس» وهم الاحياء الموجودون او من له الية ان يكون نائبا وليس عليه اعتراض، وهناك مصطلح «ثلثا اعضاء المجلس».

فيبدو ان الجلسة لا تنعقد الا ب «٥٤»، ولكن في الموضوع الاخر يراعى فيه العدد الحالي للمجلس وهو «٧٨» وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ العكور هو الذي ينقذ المجلس دائما، في جلسة سابقة ايضاً كان هو العنصر الذي انقذ المجلس في اكتمال النصاب، فشكراً له.

بسم الله الرحمن الرحيم

اما وقد اكتمل النصاب فبسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الجميع: نعفي الامين العام من تلاوته.

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد سليمان عرار.

٢ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.

٣ - طلب معذرة مقدم من سماحة السيد عبدالباقي جمو.

٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حسين مجلي.

٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.

٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.

٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ابراهيم خريسات.

٨ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطعيمة.

٩ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد الدردور.

١٠ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهوان.

١١ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابوعليم.

١٢ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد العلاونة.

١٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نواف الخوالدة.

١٤ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النسور لمدة نصف ساعة فقط.

١٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد جمال حداد.

١٦ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد فارس الطراونة.

١٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد المعرعر.

١٨ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالكريم الدغمي.

١٩ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سعد حدادين.

٢٠ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد سلطان العدوان.

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على معذرة واجازة السادة النواب المحترمون؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥ والمتضمن تقارير ديوان المحاسبة ذوات الارقام ٩٨٧/٣٦، ٩٨٨/٣٧، ٩٨٩/٣٨، ٩٩٠/٣٩.

معالي رئيس المجلس: نتابع مناقشة تقارير ديوان المحاسبة الذي بدأناه في جلسة سابقة، لدينا اسماء مسجلة قسم منهم اعتذر وغاب. اللجنة المالية وزعت عليكم ملخص التوصيات وهي ملخص التوصيات التي وردت في تقارير اللجنة المالية.

عينت يوم الاربعاء القادم ١٩٩٢/٨/١٢ الساعة العاشرة صباحاً.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الاثنين) الموافق ١٠/صفر/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٨/١٠ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (السابعة عشرة) من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: سلطان العدوان، د. محمد عضوب الزبن.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: سليمان عرار، مروان الحمود، عبدالباقي جمو، حسين مجلي، فيصل الجازي، د. همام سعيد، ابراهيم خريسات، د. فوزي الطعيمة، محمد الدردور، عطا الشهوان، محمد العلاونة، نواف الخوالدة، جمال حداد، محمد المعرعر، سعد حدادين، عبدالكريم الدغمي، محمد فارس الطراونة، د. عبدالله النسور.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: عبدالسلام فريحات، زياد ابومحفوظ، جمال الخريشا.

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
٥ - معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
٦ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.
٧ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.
٨ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
٩ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
١٠ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.
١١ - معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
١٢ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١٣ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
١٤ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
١٥ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
١٦ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
١٧ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
١٨ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير

الضرائب عندنا ضعيف للغاية وهو مخترق، حيث شهد هذا الجهاز في الماضي عدة تجاوزات وسوء ادارة، ففي سنوات ماضية جرت عملية اعتقال واسعة النطاق في صفوف موظفي ضريبة الدخل.

رابعا: حول قضية التسيب الاداري والاهمال في المحافظة على المال العام وتدني كفاءة العاملين في ادارات المحاسبة والمستودعات وضعف الانتماء الوظيفي لدى غالبية الموظفين: « ما جاء في توصيات اللجنة لا يحل المشكلة. فمثلا كيف نواجه ظاهرة «ضعف الانتماء الوظيفي»؟ لدى غالبية الموظفين؟

لا نستطيع ان نتحدث فقط عن الاجراءات الرادعة، بل لابد من وضع حوافز للموظف تدفعه لمزيد من العطاء، مثلا تحسين الرواتب والالتزام بسلم الترقيات وعدم التلاعب في قضية الترقيات الادارية؟؟ ولا بد من ايجاد الية لمكافحة المحسوبية في الترقيات الادارية وسن قوانين رادعة في هذا الاطار.

خامسا: قضية عدم الاستجابة لملاحظات الديوان واستيضاحاته وتدني مستوى التعاون من قبل اجهزة الدولة مع ادارة الديوان:

اثني على توصية اللجنة بخصوص انشاء «وحدة قضاء» للديوان لمعاقبة المخالفين. واقترح ان يكون القانون في هذا الاطار صارما، بحيث يكون هناك هيبة للديوان. ان عدم الاستجابة لملاحظات الديوان تدل على الاستهتار بديوان المحاسبة، ولو وجد قانون ينظم العلاقة بين الديوان والمؤسسات الاخرى، لاحترم الجميع هذه العلاقة وما يترتب عليها من واجبات وحقوق. وليس عيبا ان يكون لديوان المحاسبة حقوق المسائلة وارسال المخالفين الى المحاكم. اما بقاء الديوان بدون سلطة قضائية تحميه، فان ذلك يعني اضعاف لدوره وتحويله الى مجرد «مكتب تسجيل» لا اكثر ولا اقل شاهد على وقائع لم تلاحظ.

سادسا: حول موضوع ضعف نظم المعلومات لدى غالبية اجهزة الدولة:

اثني على توصية اللجنة بضرورة انشاء وحدات لانظمة المعلومات مرتبطة بجهاز مركزي للمعلومات. ولقد سمعنا عن هذا التوجه لدى الحكومات الاردنية المتعاقبة، وانا لا اعلم الاسباب التي تحول دون انشاء بنك معلومات شامل؟ فالدول الحديثة كلها تقريبا تتعامل مع بنوك المعلومات الحديثة، وعلينا ان ندرس الان الخطوات العملية لانشاء مثل هذا البنك الذي كثر الحديث عن انشائه وضرورته. وفي اعتقادي ان السبيل الاول لدخول مرحلة التغيير في عمل اجهزة الدولة هو وجود مثل هذا البنك.

والان الى مشاكل وزارة الصحة، وبالذات قضية جرد مستودعات الوزارة: خاصة النقطة (٤) منها (صفحة (٩):

جميل ان نطالب بتشكيل لجان تفتيش على المستودعات لكننا نعلم ان اصحاب المستودعات لديهم طرق جهنمية «لترتيب مستودعاتهم» قبل قدوم لجان التفتيش. لذا يجب ان يسمح القانون لهذه اللجان بالقيام «بحملات تفتيش فجائية» خاصة بعد ان تتوفر معلومات تستوجب مثل هذا الاجراء. كما اقترح ايجاد تشريع صارم في قضايا التلاعب بالادوية وانتهاء صلاحية هذه الادوية. ان اي تهاون في هذا الاتجاه سيخلق كارثة يوما ما، وسيزيد من جشع مستوردي الادوية واصحاب المصانع والصيدليات.

اما ما جاء عن احوال وزارة التموين، فهو مدعاة للاسف والاسى الشديدين. فالتقرير يقول ان وزارة التموين لا تلتزم بتاتا بوضع السجلات المحاسبية ومسك القيود التي نصت عليها الانظمة. وما نطالعه هنا من توصيات صيغ بشكل عام وليس فيه توصيات رادعة. اذا كان وضع الوزارة على هذا الشكل، فكيف لنا ان نستطيع مراقبة سير العمل داخل هذه الوزارة؟

ارى من واجب هذا المجلس ان نبادر الى توجيه تعليمات للوزارة المعنية بضرورة الاسراع لتلافي اخطاءها المتراكمة والاسراع بتعديل اوضاعها الادارية وتنظيم سجلات انشطتها. ثم من هو المسؤول في وزارة التموين عن هذا الاهمال الذي ورد في البند الثاني تحت عنوان «حساب الاتجار»؟ ما رأي معالي وزير التموين بتقرير اللجنة القائل ان وزارته لا تقوم باعداد الموازنة الخاصة بالحساب التجاري وعرضها على مجلس الوزراء، كان بودي او ان اللجنة المالية اوصت بخطوات عملية ورادعة لاصلاح الوضع داخل وزارة التموين وعدم الاكتفاء بتوصيات ناعمة الصيغة ليس في سطورها ما يفيد بوجود رادع.

بالنسبة لوزارة المالية

نسمع باستمرار عن وجود قضايا اختلاس، وانه تم بالفعل سرقة اكثر من مليون ونصف دينار، لكن لا نسمع الا ما ندر عن ان المحاكم اصدرت احكاما ضد المتلاعبين باموال الدولة. نقولها صراحة: طالما ان قانون العقوبات معطل عمليا من خلال التستر على اللصوص، طالما ان السرقات سوف تستمر. وكلامي هذا ينطبق على كافة المآسي التي ورد ذكرها في اطار عرض اوضاع المؤسسات الاخرى مثل سلطة وادي الاردن التي تشهد تلاعب في مختلف القطاعات، اضافة الى مشاكل مختلف الوزارات وامانة عمان الكبرى ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية والجامعة الاردنية والملكية الاردنية ومؤسسة الموانيء والمنظمة التعاونية ومؤسسة الاقراض الزراعي ووزارة العدل والتربية والتعليم وغيرها من مؤسساتنا الاردنية وكل ما ورد في تقرير اللجنة المالية.

شكراً لكم وهذا ما استطعنا ان نقدمه من ملاحظات على تقرير اللجنة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ يوسف الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين.

اود ان ازجي جميل الشكر واعظم الامتنان للجنة المالية على جهدها وتوصياتها ولديوان المحاسبة على متابعته وجهود العاملين فيه.

يوسدا الثرى، هل معنى ذلك اننا نحسبهما؟

الاصل ان غالبية المجلس ثابتة مستقرة، الثلثان «٥٤» والاكثرية العادية «٤١»! ولا تتغير هذه الاكثرية بين فترة واخرى. ولو جاز لنا قبول ذلك لجاز لجلالة الملك ان ينقص عدد اعضاء مجلس الاعيان عضوا واحداً، لان الدستور يقول لا يجوز ان يتجاوز عدد اعضاء مجلس الاعيان نصف اعضاء مجلس النواب، وبالتالي هم اربعون ونحن ثمانون، فاذا اصبحنا «٧٨» مفروض واحد يطلع من الاعيان علشان يتم طبخ النص الدستوري.

الاصل ان هذه اكثرية مستقرة ثلثا كامل الاعضاء، والذي يحدد الاعضاء هو قانون الانتخاب هو الذي يحدد عدد اعضاء مجلس النواب.

قد تطرأ لهم ظروف تحول دون حضورهم، ظروف مؤبدة او ظروف مؤقتة ولكنهم لا يخرجون من النصاب.. شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ منصور.

السيد منصور مراد: معالي الرئيس، مع وجاهة الطرح اللي طرحوه الزملاء الزعبي وابوعصام وعدد من النواب، نحن الان امام واقعة وفي جلسة اعتقد بانها هامة.

انا مع بعض النواب الذين حاولوا التفسير لصالح هذه الجلسة او لصالح استكمال هذه الجلسة، لانه في النهاية نحن لمصلحة الوضع العام كله، وانا اعتقد لنكن على غرار التفسير اللي فسرته السلطة التنفيذية، وزير حالي يصبح بتفسير لصالحها وزير سابق، واحنا على هذا الغرار يعني مش طعناً في القضاء لكن مسألة تنفيذ مصلحة عامة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس

النائب المتوفٌى رحمه الله فاقد لعضويته وبالتالي هو لا توجه له دعوة ولا ينتظر منه موقف. ولذلك يصبح العدد الان لمجلس النواب هو عدد الاحياء «٧٨»، وبالتالي النسبة الى «٨٠» الحقيقة غير واقعية وغير منطقية.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة اذا استعرضنا مواد الدستور الباحثة في النصاب نجدها ثلاثة انواع، النوع الاول وهو المنصوص عليه في المادة «٥٦» الذي جرى بحث الوزاره بموجبه في الجلسة السابقة، يقول «لمجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام الا باكثرية ثلثي اصوات الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب». فيتألف منهم مجلس النواب هم الاحياء فعلاً، الموجودون فعلاً الذين يتألف منهم مجلس النواب.

النوع الثاني المادة «٨٤» الفقرة «٢» «تصدر قرارات كل من المجلسين باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس» هنا ميز عن اي نصاب اخر، قال «الاعضاء الحاضرين».

جاء في المادة «٨٤» الفقرة «١» لا تعتبر جلسة اي من المجلسين قانونية الا اذا حضرها ثلثا اعضاء المجلس وتستمر الجلسة قانونية ما دامت اغلبية اعضاء المجلس المطلقة حاضرة فيها»، هذه المادة برأيي المتواضع تصر على ان يكون النصاب هو ثمانون نائباً.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عاطف البطوش.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة هذا من الموضوعات التي لا يستطيع شخص بمفرده ان يقطع فيها، ولذلك اذا كان هنالك ضرورة فارى ان يحال على المجلس العالي لتفسير الدستور لتحديدمثل هذه القضايا مستقبلا.. وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فعلاً يحتاج الى هذا الرأي لأنه لا يزال الامر غير واضح باي تفسير منفرد، الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة العبارة واضحة اغلبية الثلثين الذين يتكون منهم مجلس النواب، ويتكون منهم مجلس النواب لها تفسيران، تفسير بالفعل وتفسير بالقوة، بالفعل معنى ذلك ثمانون اما بالقوة وهذا لا نملك ان نغيره لان المتوفي لا نستطيع ان نعيده، اذن يتكون منهم مجلس النواب ثمانية وسبعون بالقوة، وهكذا اسلوب العلماء في كثير من القضايا التي لا يملك الانسان ان يحدث فيها تغييراً.

يتكون منهم مجلس النواب بالقوة «٧٨»، يتكون منهم مجلس النواب بالفعل «٨٠» لمن نحتكم الى القاعدة الثانية يتكون منهم «٧٨»، ولذلك المجلس بنصاب وعلى بركة الله تبدأ الجلسة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: الحقيقة انا استغرب تأويل المادة فالمادة واضحة، عدد اعضاء مجلس النواب هو ثمانون سواء قلنا يتكون او يتألف تأتي بنفس المعنى، ثلثي الثمانين هو «٥٤»، لا يوجد هناك تفسير اخر، ولو اراد المشرع ان يخصص او يستثني لذكر ذلك بالفعل.

لا يجوز، هذه سابقة خطيرة ودستورياً لا يجوز، عدد اعضاء المجلس ثمانون بغض النظر عن، لم يذكر المشرع حالات الوفاة ولا حالات الغياب او الاستثناء ولو اراد الاستثناء لذكر ذلك ونص عليه بشكل صريح، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الموضوع ليست سابقة وغير سابقة، نحن نسأل وهناك وجهات نظر متباينة وليس فيها قطع، وانما نريد أن يستقر الامر على رأي واحد يتفق عليه المجلس، استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: ما دام انت عم

وليس منطقيا ان نطلب من جيل القياديين القادمين ان يرقبوا اولوياتهم بحيث يـأتي المال العام والوطن على رأسها وهم يرون ويسمعـون في وسائـل الاعلام مـايجعـل ذواتهم هي اولى اولوياتهم.

وسوف اكون ممتنا لكل وسائل الاعلام لو اسدت الي خبرا ولو بطريقـة سريـة وانا اكتم السر عن برامجها لبناء «عقل المواطن الاردني المنتمي»

٥ ـ ان الشعب الاردني يجب ان يرى الاصلاح وقد بدأ في مجتمعنا اكثر من ميله للبحث عن وسائل عقاب من افسدوا عليه حياته السياسية والاجتماعية لكنه في الوقت ذاته لا يحب ان يرى اولئك الذين افسدوا في اي موقع في الحياة الاردنية وعلى اي مدى من تاريخنا القادم.

٦ ـ ان تجربة مشاركة النـواب في الحكومـات المتعاقبة ايها الاخوة لم تساهم ابدا في وضع بدايات ولو متواضعة لانموذج سياسي او اداري او مـالي بـل عـلى العكس فقـد اتسمت في غالب الاحيان بتكرار ما جرى عليه اسلافهم من استغلال المنصب وقبل فـوات الاوان لـلاقـارب والمحـاسيب ولكسب الاصوات الانتخابية ظانـين ان شعبنـا الاردني يبادل اصـواته الانتخـابية بلقمة العيش او الوظيفة ناسين ان الشعب الاردني رفض البلايين ثمنا لتجنب نصرة العراق، وابى لأن الشعب الاردني بفقراءه والمسحوقين منه وبالشرفاء من الاغنياء قوم اباة عزيزون.

ايها الاخوة، ان القطاع الخاص لا يقل ايلاما عن القـطاع العام وامـراضه اكـثر وجعا وفتكا من القطاع العام، والمال العام فيه يتعرض لاساءة الائتمان وسوء التداول بنفس المقدار بل ويزيد ويكفي ان نتذكر جميعاً بنك البتراء كما انني اشعر بالحزن وانا اقول ان مؤسسة واحـدة قد استأثر مديرها بمشاريع سنة متوالية لابناءه مدعيا ان اولاده قد نذروا انفسهم للمؤسسة والتعيين فيها وفي كثير من المؤسسات الخاصة على مسقط الـرأس اللهم هذا ضـلال بلغت به في زمـانه ومكانه الحقيقين وها انـذا اطرحـه امام الامـة ونوابها اللهم فاشهد اللهم لقد بلغت.

والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عيسى مدانات.

السيد عيسى مدانات: هذه كلمة سيدي الرئيس القيها بالنيابة عن الزملاء المحترمـين، الاستـاذ فخـري قعـوار، وبسـام حـدادين، والـدكتور حسني الشيـاب وابراهيم الغبـابشـة وبالاصالة عن نفسي.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمون.

ابتداءً نؤكد تـأييدنـا للكلمة التي تـلاها زميلنا المحترم النائب سليم الزعبي بأسمه واسم الزميل المحترم محمد فارس الطراونة.

كما نعلن تقديـرنا التـام للجهود الـطية المضنيـة للزمـلاء اعضـاء اللجنة المـاليـة في اجتمـاعات مـطولة عـديـدة، وهم يـدرسـون ويمحصون تقارير ديوان المحاسبة الاربعة، كما نعلن تقديرنا ايضا لجهـود كل الـذين ساهمـوا

وتعاونوا في تلك الاجتماعات من وزراء وامناء عامين ورؤسـاء جامعـات ومدراء ومسـاعدين وكافة الموظفين الاخرين.

وهاقد انتهى الامر باللجنة المالية لصياغة ايجـاز وافي للمخالفـات والانتهـاكـات المـاليـة المرتكبة التي وصلت اليها عيون وايـدي رئيس ومـوظفي ديـوان المحـاسبـة ومـا اتـاحتــه لهم صـلاحيـاتهم المحـدودة في تقصي واكتشـاف مواطن الضعف في اجهزة الدولة والتسيب المالي والاداري، والاهمال في المحافظة على المال العام الـذي يجبى من كـدح وعـرق شعبنـا الـطيب والمتفشي في كل مكان ونـظرة خاطفـة لتقريـر اللجنة المالية، ودون الدخـول في التفاصيـل، والاقتصار فقط على عنـاوين ذلك التقـرير.. نجدها تعج بمواصفـات لاجهزة الـدولة جميعـاً تـدعـو الى الـرثـاء، فلنقـرأ معـا بعض هــذه العناوين:

- ضعف انظمة الرقابة الداخلية وما نجم عنها من تكـاثر قضـايـا الاختـلاس والتـزويـر والتسيب في ادارة المـال العـام واللوازم، وتفشي الفساد، والهدر في المال العام.
- ضعف الاجهـزة القـائمــة عـلى ادارة المستودعات وسوء تنظيم سجلاتها، الامر الـذي ادى لهدر امـوال طائلة لعـدم قدرة القـائمين عـلى ادارة المستودعـات ولغياب رقابة الادارة العليا على اعمالهم.
- ضعف اجهـزة جبايـة الضرائب والـرسوم والبقايا، وعدم التنظيم، وعـدم الدقـة في سجلاتها: حتى لقد بلغت البقايـا المدورة على ١٩٩١/١/١ في سبع واربعـين دائرة ومؤسسة حكومية بما فيها وزارة المالية حوالي ٥ر٥٩٥ مليون دينار!
- التسيب الاداري والاهمال في المحافظة على المال العام، وتدني كفاءة العاملين في ادارات المحاسبة والمستـودعات، وضعـف الانتـماء الوظيفي.
- عدم وجود مؤسسة مستقلة لصيانة سيارات واليات الحكومة ذات استقلال مالي واداري الامر الذي جعل ما خصص لصايانتها مبلغ يصل لاكثر من اربعة ملايين دينار في موزانة عام ١٩٩٢.
- عـدم الاستجـابـة لملاحـظات الـديـوان استيضاحاته، وتدني مستـوى التعاون من قبل الاجهزة مع ادارة الديوان.
- ضعف نظم المعلومات لدى غالبيـة اجهزة الدولة.
- تعدد انظمة اللوازم والمستودعات واداراتها، وكثرة التعديلات عليها.
- تعدد الانظمة المالية المعمول بها لدى كافة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبـة، وكثرة التعديلات على هذه الانظمة.
- حجم المخالفات المالية الكبير جدا في الكثير مـن الـوزارات والمؤسـســات ـ في وزارة الصحة ـ في وزارة التموين ـ في وزارة المياه والري.
- في وزارة الاشغـال ـ في وزارة الماليـة ـ وزارة الشؤون البلدية والقروية.. الخ.
- بلغت الامـوال الاميـريـة المتحققـة والـواجبـة التحصيـل نهاية ١٩٩٠ حـوالي ٢٥ر٢٣

مليون دينار.

- مجموع قضايا الاختلاس والتزوير التي قدمت للمحاكم المختصة ٣٤ قضية ما بين سنة ١٩٨٧ - ١٩٩٠.. وبلغ اجمالي المبالغ المختلسة او التي تناولها التزوير ١٫٣٧ مليون دينار.

(طبعاً هذا المبلغ لا يشمل المواقع والجهات في الدولة التي من غير المسموح بها لا لديوان المحاسبة ولا لغيره الوصول اليها.

الا تذكر هذه العناوين بحارة «كل من ايده اله».

ونتساءل مرة اخرى وبرغم حجم الخلل، هل ان وضعنا ميؤوس منه؟! ونجيب على الفور كلا ليس ميؤوساً منه، يمكن معالجته ويمكن تقويم الاعوجاج ولكن بشرط ان نمسك بالحلقة او العقدة المركزية التي ان احسنا التعامل معها وحلها امكننا حل كافة العقد والحلقات الاخرى المتصلة بها والناجمة عنها.

ولكن اذا استمر الحال على ما هو عليه فان المجلس سيظل كعهده دائماً يتلقى تقارير الديوان التقليدية المتتابعة سنوياً طيلة الاربعين سنة الماضيات منذ ان نشأ ديوان المحاسبة في صيف عام ١٩٥٢. وجميعها تضمنت وتستمر في ان تتضمن نفس المخالفات والانتهاكات المالية الزهيدة والمتوسطة، وسيستمر مجلس النواب يكرر عظاته وتوصياته بلا نتيجة ولا فائدة، فاين هي هذه الحلقة او العقدة المركزية؟

هناك توصيات هامة ومفيدة انتهت اليها اللجنة المالية في تقريرها وهي توصيات هامة وفقا له اذا ما تم تنفيذها واقتربت في نظري من الحلقة المركزية ومع ذلك لابد من ان تضيف بعض الملاحظات التي اراها ضرورية للمساعدة في حل هذا الاشكال.

معروف انه يوجد في جميع الدول المتقدمة، وحتى في عدد من دول العالم الثالث، بالاضافة لجهاز التدقيق المركزي او التفتيش المركزي الذي يقابله ديوان المحاسبة عندنا.. يوجد جهاز تدقيق داخل كل وزارة ومؤسسة عامة.. يوجد لديها جهاز تفتيش او تدقيق مالي خاص بها، يقوم بعمل مشابه لعمل ديوان المحاسبة. وهذا الجهاز المالي الداخلي يقوم بتحويل كل قضايا المخالفات المالية لديوان المحاسبة (وجهاز التفتيش المالي المركزي:) لمحاكمة المخالفين.. ويتألف جهاز التفتيش المركزي هذا من غرف عديدة لكل غرفة قاض ومدعي عام للنظر في هذه القضايا والبت فيها، وتحويل القضايا الكبيرة للسلطة التشريعية التي تقوم بدراستها وتحويلها للقضاء المختص اما ما دون ذلك فيبت فيها قضاة ديوان المحاسبة.

ولهذا نقول انه لن يتم اي تقدم ملموس قبل ان نحدث تغييرا جذريا في ما هية الديوان وفي مهامه ووظائفه. ونتفق مع اللجنة المالية في ضرورة اقرار مشروع قانون جديد لديوان المحاسبة باسرع وقت بحيث يتضمن النص على حصانة رئيس ديوان المحاسبة وان يكون تنسيب تعيينه او انهاء خدماته من حق مجلس النواب حتى يتفق هذا التعديل مع نص المادة ١١٩ من الدستور التي نصت على حصانة رئيس ديوان المجاسبة، وكذلك اضفاء الحصانة على المدققين

الذين يعملون في معيته، وكي لا تتكرر حكاية اول رئيس لديوان المحاسبة الذي وجه كتاباً لرئيس الوزراء في ذلك الحين يطالبه بتسديد الضرائب المستحقة عليه.. فكان رد رئيس الحكومة انذاك.. احالة رئيس الديوان على التقاعد، لكونه تجرأ وطالب رئيس الوزراء بتسديد حقوق خزانة الدولة عليه. وليكون عبرة لمن اعتبر.. ومنذ ذلك الحين تعلم رؤساء الديوان الذين تتالوا بعده على الرئاسة باستثناء الرئيس الحالي.. تعلموا الدرس.. وحفظوه.. وراعوه في التعامل (اللائق) مع رؤساء الحكومة.. وباغماض العين عن كل ما يسبب ازعاجا لرئيس الوزراء او الوزير المختص.

واملي ان يشب الرئيس الحالي للديوان عن الطوق والتقليد.

كما لن يتم اي تقدم ملموس مالم يخول الديوان صلاحية تدقيق كل اجهزة الدولة المدنية والعسكرية والمؤسسات العامة دون استثناء.

لا ينبغي ان تظل اي زاوية من زوايا الدوائر والمؤسسات العامة في منأى عن وصول مدققي الديوان اليها بما في ذلك الرقابة المالية على مؤسسة الجيش والطيران المدني، والقول بضرورة مراعاة اسرار الجيش واسلحته لا يعمد للمنطق.. ولا يعقل ان نخفي اموراً كهذه على واحد من اهم شخصيات الدولة الذي هو رئيس ديوان المحاسبة الذي ينبغي ان يكون مرتبطاً بالسلطة التشريعية مباشرة، او نخفي عليه او نمنعه من تدقيق صفقات اسلحة تكاد تبلغ مئات الملايين بل المليارات في حين نغرقه ونغرق موظفيه ونغرق مجلس النواب معهم في قضايا واشكالات ومخالفات زهيدة ومتوسطة لماذا نخفي على ديوان المحاسبة صفقات شراء الطائرات المدنية او استئجارها او بيعها او صيانتها؟ ومعروف ان عمل مجرد «افرهول» للطائرة يكلف ليس اقل من نصف مليون دينار، فما بالك باثمان شرائها وبيعها واستئجارها؟ للعلم فان رئيس ديوان المحاسبة في الكيان الصهيوني مثلا، ولا بأس من الاستشهاد في بعض الجوانب من اعدائنا، يتدخل حتى في اجراء او عدم اجراء مناورة للجيش.

ففي وقت من الاوقات اعترض ومنع اجراء مناورة عسكرية على مستوى فرقة كاملة من جيش العدو بدعوى انها تكلف كثيرا، وانه لم يمض طويل وقت بعد على اجراء اخر مناورة لتلك الفرقة!!

ادارة عالية سابقاً والملكية الاردنية حالياً.. اشيع بانها ارتكبت وترتكب مخالفات وانتهاكات مالية كبيرة وخطيرة.. وسبق للديوان ان اشتكى من بعض الممارسات الخاطئة ولكنها شكاوى كانت تطوى وتحفظ وربما كانت تجد طريقها لسلة المهملات.

لا احد ينكر ان الديوان قد قام بخدمات كثيرة وبذل جهوداً مشكورة ولكنها خدمات وجهود تظل محدودة وليس بسبب تقصير الديوان وانما بسبب محدودية صلاحياته بموجب القانون المعمول به حالياً الذي يحصر اختصاصاته في جهات محددة ويمنع وصوله لجهات اخرى.. ولعدم اضفاء الحصانة على رئيسه وعلى مدققيه الاخرين في الدوائر والمؤسسات في اثناء دورات

مجلس النواب وفي غياب هذه الدورات.

ومعروف لدى موظفي الديوان السابقين واللاحقين قصة احد السفراء في الماضي الذي تقرر نقله من «بوخارست» الى «موسكو» المجاورة، وقدم مستند الى وزارة الخارجية يطالب بصرف مبلغ كبير، ملفت للانتباه، حين زعم أنه نقل اثاث بيته من ذلك البلد الاوروبي الى الاردن، ثم نقله ثانية من الاردن للبلد الاوروبي المنقول اليه.

ولدى تدقيق ذلك المستند من قبل اثنين من موظفي ديوان المحاسبة لاجازته اعترضا عليه، فلم يكن من ذلك السفير الا اقتحام مكتب ذينك الموظفين وامطارهم بغيض من غليظ السباب والشتائم. وتعدى بعد ذلك بالتطاول عليهما بمد يديه «النظيفتين» باللكمات عليهما في مكاتبهما.

فماذا كانت النتيجة؟ ادانة الموظفين الاثنين ونقلهما وحسم راتب كل منهما خمسة عشر يوماً، وصرف المستند الذي طلبه «سعادة» السفير.

كل ذلك وغيره كثير، يعكس خطأ وخطورة ان يكون ديوان المحاسبة عبارة عن دائرة من دوائر السلطة التنفيذية وان عليها مراعاه مزاج ورغبة السلطة التنفيذية.. هذا ومنع يجب ان يتغير فلا يمكن ان تستقيم امور الديوان، وان يؤدي دوره المطلوب في الحفاظ على المال العام وهو يواجه خصماً هو نفسه الحكم في ان واحد.

ومرة اخرى نقول لن يتحقق تقدم ملموس ومجدي في عمل ديوان المحاسبة بغير تغيير قانون الديوان، اذ ليست وظيفة الديوان ان يغرق نفسه ويغرق مجلس النواب بعد ذلك بقراءة مثل هذه المجلدات المكرورة سنوياً، ليطلع على مخالفات وانتهاكات تمت وانتهى معظمها، ولا فائدة ولا طائل من اعادتها بعد فوات الاوان.

لماذا لا يقوم الديوان بارسال تقارير ربع سنوية مثلاً تشتمل على القضايا الهامة الخطيرة التي يريد ديوان المحاسبة اطلاع مجلس النواب عليها وتداركها قبل وقوعها، والعمل على الحيلولة دون وقوعها فعلا؟! لماذا ينبغي علينا ان ننتظر ست سنوات لنتحرى ونتلمس ونحقق في معالم جريمة العبث بالمال العام واهداره في قضية طريق الجفر - الازرق مثلاً بعد سنوات من وقوعها؟ لماذا لم يكن لديوان المحاسبة علم في حينه بتلك القضية وغيرها من قضايا الفساد المالي والاداري الكثيرة التي هي بين ايدي لجنة التحقيق النيابية حالياً بعد ان مضى على ارتكابها سنوات عديدة. لماذا يشغل الديوان نفسه وتشغلنا معه، في قضايا قانونية كثيرة يمكن ان تتداركها الرقابة الداخلية في كل دائرة وفي كل مؤسسة عامة.. ثم يتفرغ الديوان للتصدي للمشاكل والقضايا الكبرى التي يتداولها الناس جميعاً، دون ان يكونوا موظفين او مدققين في الديوان وكلفت وتكلف خزانة الدولة عشرات واحياناً مئات الملايين تذهب هدراً لماذا لا يقوم الديوان بتقديم تقارير عاجلة كلما دعت الحاجة، ولو بقضية مهمة واحدة من صفحتين او ثلاث، لماذا لا تكون صلة رئيس ديوان المحاسبة وثيقة

متصلة مستمرة بمجلس النواب.. يضعه في صورة مجريات الامور في حينها ليتمكن من وضع الامور في نصابها قبل فوات الاوان.

ان الظروف التي يعمل بها الديوان، والعقلية التي كانت تحكم بعض رؤساء الديوان ومحدودية نشاطه، قد دفع رئيس ديوان محاسبة سابق لرفض اقتراح باجراء دورة تأهيل لموظفي المحاسبة العاملين في المجالس البلدية والقروية لكثرة الاخطاء التي يرتكبونها لجهلهم باصول مسك الدفاتر رفض الاقتراح الوجيه ذاك بحجة انهم اذا تعلموا اصول المحاسبة فسوف يتقلص عدد الاستيضاحات التي يوجهها الديوان لتلك المؤسسات.. فتأملوا!!.

وهذا امر يدعونا لترديد قول احد خبراء التدقيق الاجانب وليعذرونا الاخوة الافاضل رئيس وموظفوا الديوان على ترديد عبارة الخبير، فليس المقصود حرفية التشبيه وانما مضمون العبارة يقول هذا الخبير عن ديوان المحاسبة والمدققين.

(WE ARE NOT HOUNDS. WE ARE WATCH DOGS)

لسنا كلاب صيد نحن كلاب حراسة.
وهكذا فليست مهمة ديوان المحاسبة تصيد الاخطاء او الاغراء على ارتكابها او الانتظار حتى ترتكب الجريمة ليقال بعد ذلك انه لاحقها واكتشفها.

مهمته حراسة المال العام، وصيانته قبل السطو عليه واكتشاف الجريمة قبل وقوعها!

واننا نشارك توصيات اللجنة المالية بوضع نظام حوافز ومكافآت لموظفي الديوان بما يكفل استقطاب الكفاءات من جهة، وبما يكفل اغناءهم عن اغراء الرشوة والانزلاق لهاوية الفساد، ذلك ان مجرد ان يضع موظف الديوان ختمه على المستند، فانه سيجاز مستند الصرف مهما كان المبلغ.. ولذا يجب ان يكون مثل هذا الموظف الذي يتمتع بمثل هذه الصلاحية مكتفياً مالياً..

ونضيف ان من الضروري ان يشارك ديوان المحاسبة بكل الفعاليات والمؤتمرات العربية والدولية المتخصصة بموضوع التدقيق ومهمات ديوان المحاسبة او التفتيش المركزي كما يسمى في بعض البلدان.. والاطلاع على خبرات البلدان الاجنبية المتقدمة في هذا المجال.. كما نشعر من الضروري ايفاد موظفي الديوان في دورات تأهيلية تزيد من خبراتهم.

ونشعر ان من الضروري التأكيد على قضية هامة وهي المتعلقة باختصاص واهلية رئيس ديوان المحاسب، وكذلك اختصاص واهلية كادر الديوان من المدققين، ومع كل الاحترام للاخوة الافاضل رئيس وموظفي الديوان فاننا نرى بان يكون رئيس ديوان المحاسبة مختصاً بالتدقيق (Ouditing) وليس بالمحاسبة (Accounting) فهذان اختصاصان مختلفان. وارى ان تشكل لجنة من اختصاصيين في هذا المجال لصياغة قانون جديد يكون في عضويته، بالاضافة لرئيس الديوان، اساتذة مختصون من جامعاتنا وهم كثر، مختصون بالتدقيق. ومندوبون عن ابرز مكاتب المحاسبة في البلد، والاستعانة ربما بخبرة عربية او

اجنبية.

ونعلم ان هناك مشاريع قوانين عديدة في ادراج الديوان قدمها رؤساء سابقون للديوان، ورفعت للرئاسة ثم طويت ثم دفنت. فما احوجنا لنفض الغبار عن تلك المشاريع ووضعها تحت تصرف لجنة مؤلفة ممن ذكرت.

ولا بد من اعادة النظر في قانون تحصيل الاموال الاميرية وتحديثه بحيث تستطيع الدولة تحصيل اموالها. هناك اموال طائلة شطبت وتشطب بالتقادم، يجب ان يتضمن القانون اجراءات من شأنها تحديث فاعلية التحصيل.

فلو خطر للمجلس ان يطلب من رئيس الديوان قائمة بالاموال التي ضاعت لعدم التحصيل اضافة للبقايا، لوجد ان مبالغ تعد بالملايين قد ضاعت على الدولة لأسباب ليست وجيهة.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمون

اشارت اللجنة للاهمال المزري بالمستودعات وتلف اجهزة كلفت ملايين تم شراؤها فقط لغايات العمولة فيما يبدو لانها لم تستعمل وعلاها الصدأ وهي مخزونة في مستودعاتها. فينبغي وضع حد لهذا الاستهتار بالمال العام.

ونشير في هذا المجال للحد من استئجار العمارات للوزارات والدوائر الحكومية، والاستعاضة عنها بتشييد العمارات من خزانة الدولة بصورة تدريجية، فذلك من شأنه توفير اموال طائلة على الدولة في المدى البعيد.

وأشار تقرير اللجنة المالية لاسراف في استخدام السيارات الحكومية لاغراض شخصية واحياناً تافهة، وهذه ظاهرة واضحة للعيان يستطيع الانسان العادي ان يلمح مظاهرها يومياً ويجب ان يوضع حد لهذا الاسراف.

ونشير لاجراء ما زال الديوان فيما يبدو حريصاً على ممارسته وهو في نظري لا فائدة منه سوى الاسراف في استهلاك القرطاسية دون جدوى. فمن المعروف تاريخيا ان كل موظف جديد يعين في الدولة يجب على الوزارة او الدائرة او المؤسسة المعنية ان تبعث بنسخ من قرار تعيينه مثبتة عليها صورة الموظف الجديد الى ديوان المحاسبة. ولقد كان ذلك عملياً قبل اربعين او خمسين عاما حين لم يكن يعين اكثر من عدة عشرات من الموظفين سنوياً أما حين يتعلق الامر بتعيين آلاف العاملين سنوياً فليس من الضروري ارسال اكياس محشوة بمثل هذه الوثائق، في الوقت الذي يمكن للمدقق ان يتأكد من صحة التعيين بالوزارة او الدائرة او المؤسسة التي يعمل بها.

واخيراً فاننا نؤيد الطلب الذي تقدم به مدير المنظمة التعاونية السابق السيد مربود التل الخاص بمراجعة ما ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب حول قروض المنظمة التعاونية، عن طريق تشكيل لجنة خاصة بهذا الشأن. وهذا حقه وخاصة انه اورد في ملاحظاته التي وزعها على اعضاء المجلس الكريم ما يبرر هذا الطلب. وشكراً لكم على حسن اصغائكم.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس.

اتقدم بالشكر للاخوة المحترمين في ديوان المحاسبة على هذا الجهد المبذول ولكل هذه الدراسة المستفيضة للحفاظ على المال العام.. وبنفس الوقت اتوجه بالعتب على اخواني النواب باللجنة المالية اذ كنا نتوقع منهم كمجلس ان يقدم لنا تقريرا سنويا من قبلهم.. مع اعترافي واحترامي وتسجيل كل التقدير لما بذلوه لاعداد تقريرهم.

واود ان اتوجه بالسؤال التالي الذي اطالب ان يؤخذ بعين الاعتبار لانه اتى في سياق العديد من الاسئلة والتساؤلات التي طرحها ويطرحها الزملاء النواب.. وهو عدم الاستجابة والرد من قبل الحكومات، وخاصة الحكومات التي مرت وتعاقبت علينا في الاردن ومنذ عام ١٩٧٧.. بالتحرك والرد على اكثر من خمسة الاف استيضاح لقضايا مالية ولمغالطات ومخالفات ادارية كبيرة.. والتي ارسلها ديوان المحاسبة للدوائر والمؤسسات والوزارات الرسمية نتيجة حدوث خلل استوجب الديوان التحقق منه واكتشافه وحسب معلوماتي وكما هو النظام المتبع بان كل استيضاح يتم ارساله لاية جهة رسمية ترسل نسخة عنه الى رئيس الوزراء.. هنا لماذا لم يتابع ويتدخل رئيس الوزراء واعضاء حكومته ويطلب الرد من الوزارات والدوائر والمؤسسات التي لم تستجيب ولم ترد ولم تهتم بالاستيضاح وبما ورد فيه.. واكثر من ذلك وكما يعلم الكثير من المسؤولين فان عددا من الدوائر الرسمية وغيرها وعلى سبيل المثال ومنها مؤسسة الملكية عالية بانه كان يحدث ايقاف مستندات الصرف في بعض النفقات بطلب من مدير ديوان المحاسبة ومع ذلك كان مدير تلك المؤسسة وغيرها من المؤسسات يقوم بالايعاز بصرف المستند المالي رغم اعتراض ديوان المحاسبة المتكرر على ذلك حرصاً على المال العام.. وهذا للاسف مستمر ليومنا هذا.. ولهذا لابد من اتخاذ اجراء حازم حول هذه المواضيع.. ومن هنا ولان العديد من الوزارات والدوائر والمؤسسات لم تستجيب ولم ترد على الاستيضاحات تكون بذلك قد خالفت وخالف المسؤولين الاوائل بها وزراء كانوا ام مدراء قانون ديوان المحاسبة الذي يلزمهم بالرد على الاستيضاح وبنفس الوقت فانني احمل المسؤولية للحكومة بعدم الطلب ومتابعة تلك الوزارات والدوائر بالرد والتجاوب لتلك الاستيضاحات التي كانت تسلط الضوء على الخلل المالي والاداري.. هذه السلوكية وهذا التجاهل والاستخفاف ساعد في النهاية بالتلاعب بالمال العام وانتهاج السمسرة والرشوة.. وتعميق التسيب والبيروقراطية واستمرار التردي في مختلف الوزارات.

والذي اريده هنا ان اقول وبصدق وصراحة.. اين هم الذين اقسموا بالله بان يخلصوا لله وللملك وللوطن والشعب.. واقولها وبصراحة ايضا انهم جميعا حنثوا بهذا القسم ان هذا القسم يعني ان الوزير بقسمه يعلن انه مراقب من الله والشعب، وانه محاسب من الله والشعب، وحساب الله بين العبد وربه، وحساب الشعب على ايدينا ممثلي الشعب وحسابنا نحن ممثلي الشعب على ايدي الشعب.

ايها الزملاء المحترمين.. انني اؤيد اللجنة المالية الموقرة والذين طالبوا باحالة كل الملفات للذين ارتكبوا جرائم الاختلاس والتزوير والتلاعب بالمال العام الى الادعاء العام ومحاسبتهم.

اقترح هنا ان يكون اتحاد الجمعيات الخيرية واي موقع مالي عام تحت اشراف ديوان المحاسبة.

واخيرا اطلب من الاخوة النواب والحكومة معا على العمل على اخراج حالة ديوان المحاسبة من كون الخصم هو الحكم.. ليكون تقريره قرارات فعالة وعلى رأسها اعطائه صلاحيات التمويل الى الادعاء العام مباشرة لنساعد على محاصرة الفساد المالي والاداري وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

انا مع كثير من الكلمة التي القاها الزميل المحترم الاستاذ عيسى مدانات بالنيابة عن زملاء كرام اخرين، واشير الى التقارير والخطب التي تلقى في مجلس النواب فيتحول طيلة ربع قرن، ولا اعني هذه الجلسة، الى عكاظ كنت وما زلت احد خطبائه.

لكن هذه الكلمات الطيبة النابضة بالحياة من الضمائر الحية لدى الاخوة النواب هل ادنتنا من قانون يلزم وعقوبة تنفذ؟! لم يحصل ذلك منذ ربع من الزمان.

وقبل الدخول في الحديث عن تقرير ديوان المحاسبة اسمحوا لي ان احيي معالي الزميل المعتذر عن حضور هذه الجلسة الشيخ محمد العلاونة على اصراره ومتابعته وطموحاته من خلال المسألة الزراعية حيث يؤكد دوما وفي اكثر من موقف على ان الاردن يمكن ان يضاعف انتاجه الزراعي بصورة تحقق لنا كثيراً من الايجابيات وتغنينا عن كثير من المستوردات الغذائية التي تستنفذ اموال الخزينة على ضيق ذات اليد الذي نعاني منه ان الرجل جاد في هذا الموضوع، فلم لا تفكر احدى الحكومات المتعاقبة في توليه رئاسة لجنة عمل جادة بالاشتراك مع من يمكن ان يسهم معه في وزارة الزراعة ووزارة التموين ليثبت صحة ما يقول، او يتراجع عن الامر ان كان مجرد تصورات ورقية واوهام. ارجو ان تتبنى الحكومة بل اقترح على مجلسكم الكريم تأليف لجنة زراعية لتبحث في المسألة الزراعية الملحة لجنة خاصة، ان كانت قائمة تبحث في المسألة الغذائية الملحة التي نريدها بصورة مفيدة مجدية فلدى الرجل طموحات وتصورات وافكار تعتبر في نظري، لما سمعته وطالعته، ثورة غذائية زراعية في الاردن الذي يحتاج الى المعونات.

واعود لازجي الشكر والتقدير للجنة المالية الموقرة التي سعت خلال دراستها للوصول الى عدد من المخالفات والتجاوزات وبذلت من الجهد ما كشفت به الاخطاء المالية والادارية التي وقعت في بعض الدوائر والمؤسسات كما ازجي

الشكر لجهاز ديوان المحاسبة رئيسا وموظفين للجهد المبذول في كشف السلبيات التي وقعت رغم انه جهاز حددت طموحاته بقانون انظمة بعضها يحقق رغبات اصحاب السلبيات التي اشرت اليها وتحول دون بلوغ الطموحات التي تسعى لبلوغها الرموز النظيفة في هذا الوطن العزيز.

وارجو في هذه العجالة ان ابين ملاحظات سريعة عدة ولا اطيل فيها، فقد مر بعض الاخوة على بعض هذه الملاحظات.

اولا: ارجو ان يربط ديوان المحاسبة صلاحية وعملا واداء وحصانة بمجلس الامة طالما يشتركان في مهمة واحدة هي (الرقابة على مال الامة).

ثانيا: ارجو ان يكون تقرير ديوان المحاسبة فصليا لا سنويا يقدم لمجلس الامة الرقيب على المال العام اي بمعدل ثلاثة اشهر لا بعد عام كامل يقدم لنا جرداً بالسلبيات بعد ان تقع ودون ان يصحح هذا الذي مضى.

ثالثا: ان يشير الديوان في تقريره الى الفترات الزمنية التي وقعت فيها المخالفات والسلبيات حتى لا يتهم البريء بتهمة وقع فيها المتهم الذي قد يدان قبله او بعده.

رابعا: طيلة وجودي في المجلس منذ ربع قرن لم اسمع ان عقوبة وقعت ونفذت ضد المتجاوزين الذين وقعوا في مخالفات او اساءات استعمال واذكر مرة ان احدهم قد سجن، مجتمعنا الذي كان مريضاً وارجو ان يكون قد شفي، استقبله بعد ان خرج بالمناسف والحفلات لانه كان احد الذين سرقوا المال العام وكشفه ديوان المحاسبة..

ولذا ارى ان تحال التجاوزات للقضاء العادل ليقول فيها كلمته وان تنشر اسماء المدانين وليس المتهمين المدانين بحكم قضائي حكما قطعياً بصورة كاملة في الصحف، كنوع من التعزير، لا بالاحرف الاولى كما يقع في الحوادث اليومية الان ذلك امر رادع لكل اسباب التسيب.

خامسا: اطالب بحصانة تامة لرئيس ديوان المحاسبة وبحماية لموظفيه العاملين في جهاز التدقيق حتى لا يكون مهدداً بالعزل او الاضطهاد الا اذا وقع فيما يمس نزاهته لاسمح الله، بالخدش او ادارته بالعجز والتقصير. وان يوضع نظام لموظفي الديوان يبين ارتباطهم بالجهة التي توجههم وتشرف عليهم، واعني رئيس الديوان، فهو المرجعية الاولى التي يعاد اليها في كل شؤونهم لا الوزارة او الدائرة التي يدقق فيها موظف الديوان. والا كان لكل موظف في الديوان اكثر من رئيس واكثر من موجه، مما يحدث التناقض والارتباك في عملية التدقيق التي يجب ان تكون محصنة بعيدة عن الضغط والاتهام الا فيما يثبت نهائيا.

واخر سطر في الكلمة هو ارجو ان لا تكون هذه الخطب مجرد كلمات تلقى وتذهب هباء في الهواء، اقترح تشكيل لجنة تبين ماذا نطلب من الحكومة تجاه ديوان المحاسبة حتى تتخذ مواقف اجرائية محددة لكي لا ننتقل الى عام قادم فيغرقنا الديوان، كما قال السيد عيسى، بتقاريره كل سنة ـ وشكراً.

معـالي رئيس المجلس: شكـراً لكم، الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابوفارس:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله والصلاة والسلام على رسـول الله اما بعد.

فمن قراءتي لتقرير اللجنة المالية الموقرة في هذا المجلس الكريم حول تقارير ديوان المحاسبة لـلسـوات ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠ أسجل الملاحظات التالية:

اولا: وجـود قضايـا اختـلاس وتـزويـر وتسيب في ادارة المـال العـام واللوازم، وهـذه القضايا وصفها التقرير بانها كثيرة.

وتعـود هذه الكثـرة الى ضعف انـظمـة الرقابـة الداخليـة الذي ادى الى سـوء الادارة المالية، وتفشي الفساد، والهدر في المال العام.

وانني اعتقد ان من الاسباب الهامة لذلك هـو القصور التشـريعي بما في ذلـك الانـظمـة المتـرهلة الباليـة، التي تعطي اكـثر من فرصـة وتشجـع على الاهمـال والتسيب في ادارة المـال العام، وتفشي الفساد.

وبناء على ذلك فاقترح ان يعاد النظر في التشـريعات والانـظمة المتعلقـة بهذا الشـأن. وتطويرها لتحقق الرقـابة القـوية الفـاعلة التي تضع حدا لما يسمى بقضايا الاختلاس والتزوير والتسيب في ادارة المال العام.

ثانيا: ضعف الاجهزة القائمـة في ادارة المستودعات وسوء تنظيم سجلاتها، وهذا ادى بدوره الى هدر اموال طائلة.

وفي الـوقت الذي اؤكـد على تـوصيات اللجنة المالية بهذا الخصوص، فانني انبه الى امر هام هو ضرورة محاسبة هؤلاء المقصرين بحزم وجدية لان المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة، فما الذي يمنع من نقل هؤلاء الى مراكز اخرى او عزلهم.

انني احس ان هنـاك تهـاونـا من بعض المسؤولـين عن هؤلاء الضعفـاء في الكفـايـة والاهلية، بل ان كثيرا منهم يجد حماية من بعض المسؤولين، واذا استمرت الحالة على ذلك فان الامـور ستـزداد سـوءا ويصعب الـرشق على الراشق.

ثالثا: عـدم الاستجابـة لطلبـات ديوان المحاسبة:

ان هذا العيب يلاحظه اي قاريء لتقارير ديوان المحاسبة وهذا ما نبه اليه تقريـر اللجنة المالية.

لكن الـذي يؤخذ عـلى هـذا ان ديـوان المحاسبة في الغالب يكتفي بتوجيه كتاب او اكثر تبرئة لذمته واعذارا امام مجلس النواب.

نعم ان كثيراً من هذه المخالفات تقع في الـوزارة ومؤسسات الـدولة والاصـل ان يقوم الوزراء وغيرهم بمحاسبة المخالفين والـذين لا يستجيبون لطلبات ديوان المحاسبة بل انني اعتبر كل المخالفـات التي تقع في اي وزارة يتحمـل الوزير الوزر الكبير فيها والمطلوب ان تحصر هذه المخـالفات والمخـالفين فـما كـان منهـا يقتضي الاحالة الى القضاء يحال الى القضاء، وما كان

منها ما يقتضي التأديب يحال الى لجان التأديب، وفي كـلا الحالـين ينبغي تزويـد مجلس النواب بتقرير مفصل عن هذه الاجراءات.

رابعـا: وجود عـدد من الادوية منتهيـة الفعالة وقبول ادوية راسبة مخبريـا واضيف الى ذلـك وجود مـطاعيم فـاسـدة لشلل الاطفـال والكـزاز والتهـاب الكبــد الثنـائي والثـلاثي والتهاب السحايا.

ان وجود هذه الادوية الفاسدة قد الحق اضـرارا بالمـواطنين، كـما الحق اضرارا بـالمـال العام.

ان اللجنـة الماليـة المـوقـرة طلبت مسـاءلـة الاشخـاص المتسببين في هـدر الاموال العـامة وشـراء الادوية والاجهـزة دون دراسة علميـة ودون الرجوع الى الارصدة الموجودة اقول: يجب ان يحـال هؤلاء الى القضاء ليتخـذ فيهم قراره العـادل بالعقـوبة والغـرامـة او التعـويض عن الاضرار التي لحقت بالمال العام.

خامسا: الامانات المقبوضة وعدم تحويلها الى الجهات المعنية في وقتها انني اريد ان احذر هنا من استثمار هذه الامانات في البنوك بالفوائد الربوية التي تعود الى جيوب بعض هؤلاء اللذين اخروا تسليم هذه الامـوال الى مستحقيها عن وقتها.

سادسا: عـدم وجود سجـلات منظمـة تعـطى صـورة واضحـة عن قيمـة القـروض والارصدة المدورة مع عدم مطابقة قيود سجلات السلطة مع قيود الجهات المقرضة المحلية وكذلك قيود وزارة المالية ووزارة التخطيط وقد شكلت لجنة في ١٦/٥/١٩٩٠ وانني اتسائل هل انهت هذه اللجنة مهماتها ومـا النتائـج التي توصلت اليها هذه اللجنة وقد مضى عليها مدة سنتـين ونيف؟

ان الذي افهمه من تقرير اللجنة المالية انه لم يصلهـا شيء من هذه النتـائج ولـو وصلت لاشارت اليه اوصرحت به.

واذا كـان الامر كـذلك فـما سبب هـذا التأخير؟

ومن المسؤول عن هــذه اللجنــة وعن تقصيرها؟

انني اطـالب مساءلـة ومحاسبـة ومعاقبـة المسؤول عن هذه المماطلة ايا كان هذا المسؤول.

سابعا: التلاعب في المحروقات المنقولـة للسلطة.

ان التـوصيات عـلى اهميتهـا لم تشـر الى ضرورة محاسبة هؤلاء المتلاعبين وعقوبتهم.

ثامنا: شيوع التسيب الاداري والاهمال في المحـافظة عـلى المال العـام، وتـدني كفـاءة العاملين، نعم ان تدني كفاءة العاملين سواء كان في تخصصهـم او امانة بعضهم داء عضال شكونا منه منذ سنوات كثيرة ولا زلنا نشكو من ذلك بل ان الشكاوى تزداد يوما بعد يوم.

ان هذه الشكاوي المريرة في تدني كفاءة العاملين يعود الى المزاجية والهوى عند كثير من المسؤولين في التعيين والترقية والنقل. والاصل ان يكون التعيين على قواعد ثابتة مستقرة وعلى اســاس الكفـاءة المبني عــلى المؤهـل العلمي والامانة.

قال تعالى: (ان خير من استأجرت القوي الامين).

ان الكفاءة العلمية وحدها لا تكفي فلا بد من اجتماع مؤهلا الامانة والخلق والعفة.

واذا كنا نشكو من المحسوبية في التعيين والمحاباة والظلم فاجدني مضطرا لان اتساءل كما يتساءل كثير من المواطنين عما جرى في وزارة التربية والتعليم من تعيين المئات دون مراعاة للعدل او الدور بين المواطنين ومشاركة بعض النواب بتقديم القوائم لمعالي الوزير حتى يوقعهم فيما وقع فيه من المحاباة والظلم والتمييز غير العادل بين المواطنين.

لقد احرجنا ايها الاخوة المواطنون في دائرتنا الانتخابية حينما ذهبوا يراجعون مدراء التربية في محافظة عمان فما كان من احد المدراء الا ان قال لهم اذهبوا الى نوابكم في الدائرة ليضعوكم في قائمة الى الوزير. وجاء يطلبون دفعها الى الوزير لتعيينهم، فاعتذرنا لهم لاننا لا نقوم بهذا لانه ظلم ومحاباة ونحن ننكر ذلك فكيف تقوم به.

ولقد اساء لنا ما كتب في الصحف ويكتب عما فعل والقوائم المعنية المقدمة دون وجه حق.

اليس هذا يا سادة هو الفساد بعينه؟ الذي نتحدث عنه الان.

اليس هذا يستحق ان يطرح الثقة بمن ارتكب هذه المخالفات وشكرا.

اننا نبحث عن دفاتر قديمة وعن اخطاء قد مضت وانقضت، اليس من حقنا ان نتساءل وان نقول.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء ـ وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس.

اود ان اشكر النائب المحترم الدكتور محمد ابوفارس لاثارته قضية التعيينات في وزارة التربية والتعليم، وان كنت لا اوافقه، وانا متأكد من ان كثيرا من الاخوة لا يوافقونه على بعض التعبيرات التي استخدمها كتعبير الظلم والتحيز وغير ذلك من النقاط السلبية.

ـ وهنا انصت الجميع واستمعوا لاذان المغرب ـ

معالي رئيس المجلس: تفضل معالي الاستاذ.

معالي نائب رئيس الوزراء ـ وزير التربية والتعليم: اكرر الشكر لاخي الدكتور محمد ابوفارس لاثارته هذا الموضوع لانه يعطيني الفرصة لاجلاء الجوانب التي بالفعل كما قال في كلمته، اثارت كثيرا من اللغط بين الناس لعدم وضوحها، وانا اعتقد بان كثيرا من النواب يعلم بحقيقة هذا الموضوع وهو على معرفة كاملة بحقيقة هذا الموضوع، لان هذا الاجراء ليس اجراء جديداً في وزارة التربية والتعليم فكثير من النواب يعلمونه بحكم انتمائهم المهني السابق وعلاقتهم بوزارة التربية والتعليم، وكثير من النواب الاخرين يعلمون عنه جيداً ايضاً بحكم مسؤولياتهم النيابية.

وانا اخالف الطرح الذي طرحه عن

واجب النائب او عن مسؤولية النائب كما سأبين بعد قليل.

سيدي الرئيس، التعيينات على حساب التعليم الاضافي هو اجراء ليس جديداً في وزارة التربية والتعليم، انا اسف معي ملف لكني كما يبدو لم اكن اتوقع ان تثار هذه النقطة في هذه الجلسة، ولكنها وقد اثيرت لدي احصائيات عن الاعداد التي عينت بنفس النمط خلال العشرة سنوات الماضية.

عندما توضع الموازنة توضع درجات مصنفة للمراكز التعليمية، لكن بحكم طبيعة العمل في وزارة التربية والتعليم تحدث هنالك شواغر فجائية وطارئة لا تكون في الحسبان، في وزارة التربية والتعليم حوالي «٤٥» الف معلم، يمرض فجأة منهم عدد، هذا العدد قد لايبين في وزارة عدد موظفيها قليل. لكن من ال «٤٥» الف لو اخذ كل يوم عدد، مهما كان قليلاً، من المعلمين اجازات مرضية فان العدد يبدو كبير.

بعض المعلمين الاخرين يأخذون اجازات اضطرارية كأجازات الامومة مثلا، نصف هؤلاء المعلمين معلمات ويأخذن اجازات ولادة وما يسمى بدل الامومة. بعض هؤلاء ايضا يأخذ اجازات اضطرارية اخرى كوفاة الوالد اوالوالدة.. الخ.

المهم انه نظرا لكبر العدد في وزارة التربية والتعليم عدد المعلمين، تحدث يومياً شواغر لا نستطيع وزارة التربية والتعليم وهذا امر معروف في وزارة التربية والتعليم ان تبقي الطلاب بلا معلمين، فيجب ان تلجأ الى وسيلة رأسا لتختار معلم تضعه تحت تصرف مدير التربية والتعليم، ويرسل مدير التربية والتعليم هذا المعلم الى الصف. ارقام تلفوناتهم دائما جاهزة وتخبر بهم بالتلفون لكي يذهبوا الى الصف لكي لا يترك الطلاب بدون معلمين، لان الطلاب لا يتحملون ان يتركوا بدون معلم ولو لحصة واحدة ويكن ذلك قد احدث خسارة كبيرة.

اذن لا بد من وجود مبلغ من المال تحت تصرف وزارة التربية والتعليم، وهذا ما درجت عليه وزارة التربية والتعليم منذ الخمسينات، هنالك مبلغ من المال تستطيع الوزارة ان تعين به معلمين، هو اشبه ما يكون بعمال المياومة، الحد الادنى لعملهم اسبوعين والحد الاقصى شهرين او ثلاثة شهور. بحيث اذا شغر شاغر معلم في الصف رأسا يقال لفلان اذهب الى الصف الفلاني لكي لا يترك ذلك الصف فارغا وشاغرا. الذي كان يحدث هو انه كان هنالك اختيار مزاجي والحقيقة اغلب الذين يأتوا هن معلمات لان اكثر الاجازات بين المعلمات اللواتي عندهم اجازات امومة او ولادة، فكان حقيقة يأتي بعض البنات يختار بعضهن ويترك البعض الاخر.

نظرا ايضاً لتضخم حجم البطالة، الذي حدث هذا العام هو ما يلي، هو انه صدرت تعليمات لمديري التربية والتعليم بان يعين على حساب التعليم الاضافي كل من طلب، سواء طلبة جاء بشكل مباشرة او بواسطة الوزير او بواسطة مدير التربية والتعليم او بواسطة النائب، فيجب ان يحصل على الفرصة لكي يعين بحسب الوقت الذي يقدره مدير التربية والتعليم.

واعتقادي انه كان في هذا الاجراء عدالة اكثر وليس فيه ظلم، بالعكس العدالة بعينها تحققت. كل من يطلب يجب ان يأخذ دوره في هذا المجال.

لماذا كان النائب تتولد لديه قوائم، انا اعتقادي ان الجهة الطبيعية اللي المواطن يجب ان يذهب اليها هو النائب المواطن لا يستطيع في قرية نائية في اربد او الكرك او الطفيلة او معان ان يأتي الى عمان ويتحمل مشاق السفر والاجرة. انا باعتقادي انه من الطبيعي، وانا كنت اقول له اذهب الى نائبك، عندما كان يستشير بالتلفون، اذهب وعطه اسمك وسيأتي بالاسم من خلال قائمة.

المهم في الموضوع انه لم يتقدم اي شخص ورفض، كل من طلب سواء طلب مباشر او بوساطة الوزراء، او بواسطة النائب او بواسطة البريد، او بواسطة اي شخص اخر كان يعين او يأخذ دوره ولو لفترة في هذا المجال، في قائمة التعيينات هذه.

القائمة اللي الحقيقة متأسف انها مش معي، لما عملنا جرد وجدنا على انه مثلاً من اربد اللي تحوي ثلاثة ارباع المليون عين منها «٣٠٠» شخص، وجدنا من الطفيلة عين «٥٠٠» او «٦٠٠» وجدنا من عجلون عين «٥٠٠» وجدنا من الاقاليم القليلة الصغيرة عين اعداد كبيرة. عمان بعظمتها اللي فيها مليون عين منها «٣٠٠».

هذا يعطي تفسير، مؤشر واضح، على ان هؤلاء الذين لم يكونوا يجدون فرصة في العمل وجدوا فرصتهم من خلال الذهاب الى نوابهم او الى اي جهة ليرفعوا الاسم الى وزارة التربية والتعليم وكان يعين فوراً. او مدير التربية والتعليم كان يعطى التعليمات بانه كل من يصل اسمه يجب ان يعين.

الامر الثاني اللي بعض الاخوة النواب والاخ محمد ابوفارس منهم سماه ظلم لانه اعتقد بان هذه التعيينات لها علاقة بالمتقدمين بطلبات العمل في ديوان الخدمة المدنية، ليس للموضوع اي علاقة، المتقدمين بطلبات للعمل في ديوان الخدمة المدنية يأخذون دورهم، حتى من هؤلاء الذين عينوا فيه جماعة يأتيهم الدور في ديوان الخدمة المدنية رأسا يعينون يعني هؤلاء لم يأخذوا دور المتقدمين بطلبات لديوان الخدمة المدنية. هؤلاء عبارة عن، اذا صح التعبير، عمال بالمياومة ليس لديهم اي سجلات سوى انه يتعين لمدة شهر بثمانين دينار حسب الشهادة، الدبلوم بكذا، والبكالوريوس بمئة دينار.. وهكذا، وليس له علاقة باي دور او اي حق موجود في ديوان الخدمة المدنية. لذلك اعتقد استخدام كلمة ظلم والتحيز، الظلم لو واحد تعين وواحد ما تعين كما كان سابقاً، هنا بالعكس كل من تقدم بطلب تعيين.

التحيز لو كان فيه تحيز لمنطقة انتخابية او الى غيره هذا غير وارد.

فانا اتكلم عن دور وزير التربية والتعليم ولا اتكلم عن دور النائب، النائب يحرج انه اذا جاءه مواطنون وقالوا النواب الاخرين اخذوا قوائم، يعني بالعكس كنت اتصور مسؤولية النائب واتصاله بناخبيه، او ان الطلبات كان فيها عدالة اكثر وانصاف اكثر وتمشي مع النظام

العام بشكل اكثر لو جاءت بواسطة النواب ولم تأتي بالواسطة.

انا شخصيا لم اعين شخصا واحدا، اسف يعني ان اتعرض للامور الشخصية، لم اعين شخصاً واحداً يخصني او قريب لي، عندما كانوا يأتونني زرافات ووحدات ومجموعات كبيرة لا اقابلهم، كلمة واحدة اقولها اذهبوا الى نوابكم، اذهبوا الى الوزارة اذا كانوا من منطقتي الانتخابية، اذهبوا الى نوابكم الاخرين، اذهبوا الى مدير التربية والتعليم وستجدون هناك ان الامر سهل وما فيه داعي انكم تأتوا.

فاعتقادي ان استخدام كلمات الظلم والتحيز هذا غير وارد، بالعكس كل قواعد الانصاب والعدالة استخدمت في هذا الطريق، وانا رغم اني كنت وزير تربية وتعليم في مرات سابقة اعتقد انه في موضوع تعيينات التعليم الاضافي لم تستخدم طريقة اكثر انصافا واكثر عدالة مما استخدم في هذا العام. انهي كلامي باني ساتقدم الى مقام الرئاسة الجليلة باعداد الاشخاص الذين عينوا على حساب التعليم الاضافي في كافة المناطق والالوية والمحافظات.

اخر كلمة، لقد وجه الي كتاب من نائبين محترمين من الاستاذ يوسف العظم والاستاذ عبدالعزيز جبر، كتاب خطي حول هذا الموضوع واجبتهم خطياً بنفس المعنى الذي تكلمت به الان.. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ ابوزنط.

السيد عبدالعزيز جبر: عفواً معالي الرئيس الواقع لما نذكر بالاسم لازم نجاوب والا يكون فيه احراج في الموضوع.

معالي رئيس المجلس: نعطيكم الدور لتردوا عليه.

السيد عبدالعزيز جبر: فقط على هذه النقطة اللي تفضل فيها معالي الوزير.

معالي رئيس المجلس: طيب، ما انكرت عليك حقك بالرد لكن الان نكمل اصحاب الدور، هذا موضوع جانبي اثير.

السيد عبدالعزيز جبر: الحقيقة ما دام انه أثير المفروض انه نجاوب رأساً، هذا هو النظام الداخلي.

معالي رئيس المجلس: الشيخ عبدالمنعم، نختصر علشان الصلاة.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: اذن خليها بعد الصلاة.

معالي رئيس المجلس: تفضل شيخ عبدالمنعم.

السيد عبدالمنعم ابوزنط:

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لله عز وجل الذي اوجد تحت هذه القبة نواباً يطالبون بالحق المغتصب ويحاربون الباطل الغاصب تحريراً لشعب ابي حورب في حريته وحيكت ضده المؤامرات والصفقات حتى على معيشته.

«بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه، فاذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون» ولدى تأملي في تقرير اللجنة المالية المدعم بالحقائق

والارقام من قبل ديوان المحاسبة اجد التمكين في الارض للأفاعي والعقارب في مظهر حضاري مزور باسم الوظيفة وتحت حماية القانون المكين بسبب المفسدين في الارض وليسمع الشعب امثلة تجسد الهجمة المسعورة على حقوقه ولقمة عيشه بل وحليب طفله ودواء زوجته، بل سال لعاب المفسدين على مجاري الشارع، فالتهموا مخصصاتها حتى اصبحت رائحتهم التي تزكم الانوف دونها رائحة المكاره الصحية المنبعثة من تلك المجاري.

«وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون».

معالي رئيس المجلس: ارجو من الشيخ عبدالمنعم، لي رجاء ان تقلع عن مثل هذه الالفاظ والتعابير، لا يجوز ولا يليق حقيقة.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: ما خصصت انساناً بعينه ولن اذكر اسماً.

معالي رئيس المجلس: حتى هذه لا يجوز، رجاء ان ندخل في الموضوع مباشرة.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: لو سمحت معالي الرئيس المفسدون في الارض وصفهم الله في القرآن بما هو اشد من ذلك.

معالي رئيس المجلس: تستطيع ان تصل لما تريد بعبارات ولغة عربية مبينة بدون هذه الالفاظ لي رجاء ان تقلع عن هذه الالفاظ.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: معالي الرئيس، الله عز وجل في كتابه الخالد يقول عن المفسدين «فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث».

واني اشكر اللجنة المالية وديوان المحاسبة على هذا الجهد المشكور قائلاً لكم لنتعاون معاً لرد الشعب الى سعداء او نرتد واياكم الى شهداء.

اجل ان منبر ذلك التقرير العتيد ليقرع قلوبنا معشر النواب بحقائق تجعل الحليم حيران، لا سيما اذا ادركنا ان الذي برئت ساحته في الامس القريب كان يرأس الوزارة سنة ١٩٨٧ وسنة ١٩٨٨ واربعة شهور من سنة ١٩٩٠ فهو الذي غرس شجرة الفساد واعوانه الظلمة قطفوا الثمرة.

واذكر على سبيل سوق طائفة من الامثلة دون الحصر ما يلي.

اولا: ضعف انظمة الرقابة الداخلية:

اتضح للجنة نتيجة لكثرة قضايا الاختلاس والتزوير والتسيب في ادارة المال العام واللوازم ضعف الانظمة التي تحكم الرقابة الداخلية في غالبية الاجهزة وخاصة ضعف او غياب وحدات الرقابة الداخلية فيها، مما ادى الى سوء الادارة المالية وتفشي الفساد والهدر في المال العام. الامر الذي يستدعي اعادة النظر في الهياكل التنظيمية لتلك الجهزة» هذا كلام تقرير اللجنة.

اجل لو لم يكن سوى هذا المقطع في التقرير لكفى ان يكون باعثاً لخروج الشعب الى الشوارع ليؤدي صلاة الجنازة على تلك الاجهزة الغادرة مكبراً على ظلمها اربعين تكبيرة، ومن ثم تحنط في متاحف التاريخ لتكون عبرة لكل من تسول له نفسه بالتلاعب بحقوق الشعب ومصدر رزقه..

ثانيا: ضعف في الاجهزة القائمة على ادارة المستودعات وسوء تنظيم سجلاتها

ثالثا: التسيب الاداري والاهمال في المحافظة على المال العام وتدني كفاءة العاملين في ادارات المحاسبة والمستودعات، وضعف الانتماء الوظيفي لدى غالبية الموظفين».

وارجو اللجنة اضافة ضعف الانتماء الايماني والحس الوطني لدى غالبية الموظفين»

رابعا: ان عدد المركبات والاليات لدى الاجهزة الحكومية بلغت ٨٢٥٨ مركبة والية من مختلف الانواع وقدرت المبالغ المخصصة في موازنة عام ١٩٩٢ للانفاق على صيانتها واصلاحها، باستثناء المؤسسات المدللة الجامعات والبلديات والملكية الاردنية» بلغت تلك المبالغ ٤٫٠٦٧٫٥٠٠ دينار اي سيقفز الرقم الى ستة ملايين دينار حالة شمول سيارات واليات الجامعات والمجالس البلدية والملكية الاردنية.

في الوقت الذي نجد فيه طوابير الالاف من ابناء الشعب تقف في لظى الشمس، وصقيع الشتاء انتظاراً لوسائل النقل.

خامسا: عدم الاستجابة لملاحظات الديوان واستيضاحاته وتدني مستوى التعاون من قبل اجهزة الدولة مع ادارة الديوان».

وان ديوان المحاسبة قد اصدر ما مجموعه ٤٦٤٧ استيضاحاً خلال الفترة من سنة ١٩٨٧ - ١٩٩٠، انهي منها لغاية تاريخ انتهاء مناقشات اللجنة ١٧٩٠ استيضاحاً، اي بقي ٢٨٣٧ استيضاحاً لم يجب عليها».

لكن في المقابل لهذا الاهمال المقيت نرى في ادنى قضية امنية تستنفر جميع الاجهزة جواً براً بحراً، ولو كانت تلك القضية ملفقة لا اساس لها من الصحة.

بينما نرى حقوق المواطنين واموال الشعب كلأً مباحاً فتصبح الرقابة في غيبوبة، وذلك على طريقة «غاب القط العب يا فار».

متى يأتي ذلك اليوم على اجهزة الدولة لتساوي بين الامن السياسي والامن الحياتي والامن النفسي والامن الاقتصادي؟

كما صدع بذلك كتاب الله القائل: فليعبدوا رب هذا البيت، الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف».

ونستنتج من ذلك ان جميع اجهزة الدولة بحاجة لتثقيف فكري وتقويم سلوكي لاستشعار المسؤولية في الوظيفة.

واذكر في هذا المقام: لقد كان في المخابرات العامة قسم خاص بالرقابة لاجهزة الدولة في الاداء الوظيفي لحماية المجتمع من تلك الافاعي والحيتان لكن نفاجأ بالغاء ذلك القسم من المخابرات العامة، وترصد مخصصاته لتقييد الحريات التي لا زالت عوراء وعرجاء..

وصدق الله العظيم اذ يقول: فاي الفريقين احق بالامن ان كنتم تعلمون؟ الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم، ا اولئك لهم الامن وهم مهتدون».

سادسا: وزارة الصحة، فيما يتعلق بالتأمين الصحي، حيث عدم مطابقة كشف البنك مع دفتر الصندوق شهرياً خلافا لاحكام

النظام المالي وتعليماته حيث بينت تقارير الديوان وجود فيش بنكية داخلة في دفتر الصندوق بموجب وصولات مقبوضات وغير ظاهرة في كشف البنك حتى تبلغ قيمتها ٨٦٦٧١ ديناراً.

سابعا: جرد مستودعات الوزارة وعطاءات مديرية اللوازم والادوية حيث يوجد عدد من الادوية منتهية الفعالية، وقبول ادوية رسبت مخبريا وعدم استبدال كميات من الادوية انتهى مفعولها مع وجود كفالات بذلك، اضافة الى وجود ١٦٦ مادة مختلفة لم يتم الصرف منها منذ عام ١٩٨٥.

ولست ادري هل بعد هذا الاستهتار من استهتار بحقوق المواطنين بل فيما يتعلق بصحتهم وحياتهم.

ثامنا: لم يتم تحويل مبلغ ٨١٨٠٤ دنانير الى الجهات المعنية.

تاسعا: الشوالات البلاستيكية وتلفها نتيجة لسوء التخزين وبلغت الكمية التالفة ١٣٩٥٠ كغم.

عاشرا: النقص في المواد التموينية الذي اظهرته لجان الجرد السنوي.

حادي عشر: التلاعب في المحروقات المنقولة لسلطة وادي الاردن بواسطة صهاريجها.

ثاني عشر: التلاعب باثمان مياه الري بالاغوار الجنوبية.

ثالث عشر: تنفيذ الاعمال الانشائية من قبل شركات اجنبية كما حدث في عطاء الشركة اليوغسلافية، حيث وجب على هذه الشركة مبلغ مقداره ٥٧٩٠٥ دنانير. ويعتبر هذا المبلغ معدوما بسبب مغادرة الشركة للبلاد مع عدم وجود ضمانات كافية لتسديده.

ولست ادري كيف يتسامح مع شركة اجنبية في مثل هذا المبلغ البالغ ٥٧٫٩٠٥ دنانير.

في الوقت الذي نرى فيه مستخدماً اصبحت صحته غير قادرة على العمل لمرضه المزمن في الكلى ويريد رعاية زوجته المصابة بالشلل النصفي، فمكث ذلك المواطن البائس الحزين قرابة خمسة شهور وهو يراجع الدوائر للفحوص الطبية وتبرئة الذمة.

اين تلك الاجهزة من حكم الله القائل: يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط، شهداء لله، ولو على انفسكم، او الوالدين والاقربين ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما».

لكن مع شديد الاسف ان المتلاعبين بحقوق المواطنين «نسوا الله فانساهم انفسهم».

رابع عشر: وزارة المالية

بلغت بقايا وزارة المالية ٥٩٥٫٤٧٠٫٩١٠ دنانير المدورة الى ٩١/١/١ دون تحصيل.

ثم بعد ذلك نشكو من البطالة.

خامس عشر:

قضايا الاختلاس والتزوير:

حيث بلغت قضايا الاختلاس والتزوير التي قدمت الى المحاكم المختصة ٣٤ قضية خلال الاعوام ٨٧ - ١٩٩٠، كما بلغ اجمالي المبالغ المختلسة او التي تناولها التزوير ١٫٢٦٨٫٤٧٥ دينارا فاين التعرية لهؤلاء

المختلسين والمزورين؟ واين انزال اشد العقوبات بهم؟ لقد كان الخليفة عمر رضي الله عنه يقول لأهله: اني سآمر الناس بكذا وسأنهاهم عن كذا، فاذا رأيتكم لم تفعلوا ما امرتم الناس به، ولم تجتنبوا ما نهيت الناس عنه فوالله لاضاعفن عليكم العقوبة، لان الناس ينظرون الينا نظرة الطير الى اللحم.

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

ان ديوان المحاسبة رغم ما زودنا به من حقائق فنناشد الديوان رئيسا وجهازا ان طاردوا المفسدين في المال والوظيفة حيث لم تسلمونا من الجمل سوى ادنه.

سادس عشر: بلغ عدد الشيكات المرتجعة لنهاية عام ١٩٩٠ «١٢٥٩» شيكا واجمالي مبالغها ٢١٩٫٠٠١ دينار اين التعرية لهؤلاء واين العقوبة الصارمة حتى يفطموا ويشرد بهم من خلفهم لذلك نقول لديوان المحاسبة سر على بركة الله في مطاردة المتلاعبين بحقوق الشعب، فان معك نواب الشعب القائلين للفاسدين المفسدين اعلنوا توبتكم النصوح برد حقوق الشعب قبل ان يحطمنكم الوطن وجنوده.

سابع عشر: عدم القيام با لدراسة الشاملة للنواحي الاجتماعية والاقتصادية والاحصائية لمشاريع الابنية المدرسية بين معان والضليل والمفرق. حيث بلغت كلفة هذه المدارس الثلاث ٥٫٠٢٠٫٥٥٢ ديناراً.

وبلغ عدد الغرف الصفية فيها ٥٦٥ غرفة ١٢ استغل منها ٤٩ غرفة فقط، وكان عدد الطلبة في المدارس الثلاث ١٢٤٩ طالباً بينما نجد في الاحياء الشعبية في العاصمة مدارس ضاربة في القدم يكتظ الصف الواحد بما يزيد عن خمسين طالباً، وكأنهم شرائح سمكية في علبة سردين.

ولست ادري كيف بلغت كلفة تلك المدارس الثلاث ٥٫٠٢٠٫٥٥٢ ديناراً فهل يا ترى وضع مع الاسمنت المسلح قضبان من الذهب ام ان جبلة الباطون جبلت بماء زمزم؟

ام ان اموال الشعب المسكين تنفق كما ينفق على وليمة عرس؟ لقد تحققت تلك المخالفات في ظل الاحكام العرفية التي ارهبت الشعب عن الرقابة لتلك الاجهزة في فسادها واهمالها ومعنى ذلك ان الاحكام العرفية زادت الطين بلة والمرض علة لاجل ذلك نقول بكل اعتزاز وافتخار: الاسلام هو الحل شريطة ان يحكم الحياة وينظم شؤون الدولة.

لا يسلم الشرف الرفيع من الاذى: حتى يعود الحكم للاسلام.

اجل: الامة تريد الحكم بالاسلام لتستقر حياتها في ظل قوله تعالى: «ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل».

لقد اتضح وضوح الشمس رابعة النهار ان تلك الاجهزة الفاسدة المفسدة لا يعالج فسادها بحسم وحزم سوى الاسلام الذي ينشىء القلوب النقية والضمائر النقية، والتي تستشعر من الاعماق رقابة الله ملك الملوك قبل رقابة الحاكم والمسؤول، وتدرك ان لله جنودا يراقبونه اذا غابت عنهم اعين الرقباء: وان عليكم لحافظين كراماً كاتبين يعلمون ما

تفعلون» « ولقد خلقنا الانسان، ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن اقرب اليه من حبل الوريد» اذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد، ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد».

اجل ان الشعب الابي المؤمن بربه: يريد الحكم بالاسلام ليرد الحياة بشموليتها الى اصولها ويرد الامور الى نصابها حيث القيادات الحازمة والقواعد الواعدة وجماهير الشعب الواعية، منفذين عدل الله القائل: «ولكم في القصاص حياة يا اولى الالباب، لعلكم تتقون».

وفي الختام اقترح ما يلي:

١ ـ الحصانة لعطوفة الاخ رئيس الديوان عملا بقوله تعالى «ولا يضار كاتب ولا شهيد».

٢ ـ اقترح رفع تقريرين في الدورتين العادية والاستثنائية حتى نستأصل الفساد والمفسدين اولاً بأول.

٣ ـ استمرارية لجنة التحقيق النيابية حتى تحيل اولئك المفسدين للقضاء العادل.

٤ ـ ان يطالب المجلس الكريم من النيابة العامة التحفظ على ممتلكات المفسدين قبل فرارهم من العدالة كما فر غيرهم.

٥ ـ استحداث فروع لديوان المحاسبة في المحافظات.

٦ ـ علاج البطالة موجود بالمبلغ البالغ ٩٣٣ مليون دينار وشكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، وزع على الاخوة توصيات وهذه التوصيات هامة والموضوع هام جدا ويحتاج الى مشاركة اوسع من الاخوة النواب، والموضوع يحتاج الى قرارات من هذا المجلس الكريم.

ونظرا لمشكلة النصاب وطلبات الاخوة بارتبطات مسبقة نستكمل هذا الحديث ومناقشة التوصيات، وكل الذين طلبوا الحديث تحدثوا، ومن حق الدكتور محمد ابوفارس والاستاذ عبدالعزيز جبر ان يتحدثوا في الجلسة القادمة. ويكون بذلك جلسة اخرى لمناقشة التوصيات واتخاذ القرار اللازم بعدد اكبر من الاخوة النواب. معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس.

احترم قرار معالي رئيس المجلس بانهاء الجلسة كما يبدو لكن قيلت ارقام قديمة فيما يتعلق باعداد الطلاب المقبولة في المدارس المركزية التي اشير لها.

اولاً: انا لم اكن وزيراً للتربية والتعليم في ذلك الوقت، لكن اوافق على اقامة هذه المدارس من المعلومات اذا اتيح لي ان اعطيها، اذا قدرت معاليك، سنجد ان بعض هذه المدارس اشغلت «١٠٠٪» وبعضها «١٢٠٪» لانها بنيت لتكون لعدد قادم من السنوات، تخدم قرى المنطقة في عدد قادم من السنوات.

فاذا اردت معاليك انه في المستقبل اوضح سأوضح.

معالي رئيس المجلس: عند النقاش فيها ان شاء الله يكون فيه مجال لتوضيح الامر

كاملاً. نستكمل الشرح في هذا الموضوع في جلسة قادمة، وستكون ان شاء الله يوم الاحد القادم الساعة الخامسة مساء.

السيد الامين العام:

٤ ـ ما يجد من اعمال.

لا شيء

٥ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: ترفع الجلسة الى صباح الاربعاء الساعة العاشرة صباحاً ان شاء الله.

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د. عبداللطيف عربيات

هكذا من الأصل